في ١٩٧٢/٦/١٥ بمذكرة الى الجامعة العربية تطلب فيها بحث موقف اليابان من الثورة الفلسطينية . وجاء بالمذكرة « ان موقف اليابان يشكل علامة خطيرة منها تجاه الثورة الفلسطينية ، وتعضيدا لاعدائها في الوقت الذي تحصل فيه على معظم احتياجاتها البترولية من الاراضي العربية ... ان المقاومة تضم في صفوفها أفرادا من أوربا وآسيا وافريقيا ، ولو حذت كل دولة يعمل بعض مواطنيها مع المقاومة حذو اليابان لكان معنى ذلك انها تضع نفسها في الموقف المعادي للثورة الفلسطينية والشعب العربي » .

حرب اكتوبر وايجابية الموقف الياباني : يتفق المراقبون السياسيون على أن ثمة تغيرا ملموسا قد حدث في السياسة اليابانية تجاه ازمة الشرق الاوسط عقب الحرب العربية الاسرائيلية الاخيرة ، وهو تغير أملته اعتبارات مختلفة ، وعبرت عنه مظاهر عديدة .

دوافع التغيير : لا شك في ان الاستراتيجية البترولية التي قررت الدول العربية المصدرة للبترول انتهاجها في مؤتمري الكويت بتاريخ ١٧ اكتوبر ، ٤ نوفمبر ١٩٧٣ ، كان لها ابلغ الاثر في دفع اليابان الى تأييد الحق العربي . فالمعروف ان اليابان تعتمد على امدادات الموارد الطبيعية الاجنبية . وحيث يتم الحصول على تلك الموارد بسهولة ، يتقدم الاقتصاد الياباني بشكل مرض ، الا انه يتدهور بشكل مؤسف حينما تتعثر عملية الحصول على هذه الموارد لسبب او اخر . وطبقا للاحصاءات الرسمية اليابانية ، بلغت نسبة مساهمة البترول في الطاقة ٧٤٫٩٪ في ١٩٧٢ ، وبلغت نسبة المستورد من هذا البترول ٩٩٫٧٪ ، والنسبة الباقية — وهي ٠٫٣ ٪ — تنتج محليا . وحوالي ٨٠٪ من هذا البترول المستورد يأتي من دول الشرق الاوسط (بواقع ٤٣٪ من الدول العربية المصدرة للبترول ، ٣٧٪ من ايران) . ولهذا فبعد ان قررت الدول العربية المصدرة للبترول في نوفمبر ١٩٧٣ تخفيض امداداتها البترولية الى اليابان بنسبة ٢٥٪ عما كانت عليه في سبتمبر ١٩٧٣ ، كان طبيعيا ان ينخفض الحجم الكلي لواردات البترول بحوالي ١٠٪ في ١٩٧٤ حتى بغرض ثبات مستوى الامدادات البترولية من المناطق الاخرى . وهذا معناه انخفاض معدل نمو الناتج القومي الاجمالي (مع العلم بأن هذا المعدل بلغ ١٠٪ سنويا ، بل وتراوح في سنوات الكساد بين ٥٪ ، ٤ ٪ سنويا) . وما كان بمقدور اليابان ان تسلك سياسة « الاكتفاء الذاتي » في الطاقة لما لذلك من آثار سيئة على النشاط الاقتصادي وعلى مستوى المعيشة . واذا كان المسئولون اليابانيون قد اتجهوا الى البحث عن مصادر بترولية اخرى سواء في ألاسكا او سيبيريا ، فليس ينم ذلك عن رغبة في الاستغناء — مستقبلا — عن البترول العربي ، لان هذا ليس ممكنا على وجه الاطلاق ، خاصة بالنظر الى واقع التوزيع الراهن للاحتياطي البترولي ، اذ يشكل البترول العربي ثلث الاحتياطي العالمي الذي يبلغ ٨٤ مليار طن .

يضاف الى ذلك ان السياسة اليابانية الجديدة جاءت — في جانب منها — استجابة للوضع الجديد الذي آل اليه ميزان القوى في الشرق الاوسط بفضل الانتصار العسكري العربي ، حيث مال هذا الميزان لصالح العرب ، وتأكدت قوة الارادة العربية كعامل مؤثر وفعال في تقرير مجريات الامور في المنطقة ، ولم تعد اسرائيل هي « الدولة القائد » كما كانت تزعم في الماضي . وفضلا عما سبق ، لم تنس اليابان ان تظل متمسكة بسياستها الحيادية السابقة في نفس الوقت الذي اتجهت فيه دول أخرى . الى اتخاذ مواقف مؤيدة — ولو معنويا — لوجهة النظر العربية . فقد اصدرت دول الجماعة الاوروبية التسع في اوائل نوفمبر ١٩٧٣ بيانا تضمن صراحة تأييدا غير مشروط لحقوق العرب المشروعة ، وادانة قوية للسياسة التوسعية الاسرائيلية ، كما راحت الدول الافريقية تتسابق في قطع علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل مما كان له اثره في اكتمال عزلة هذه الاخيرة .

مظاهر التغيير : المطالبة بالانسحاب الاسرائيلي الكامل : اصدرت الحكومة اليابانية في ٢٢ نوفمبر ١٩٧٣ بيانا طالبت فيه صراحة — ولاول مرة — بضرورة جلاء القوات الاسرائيلية عن كافة الاراضي العربية التي احتلتها في معارك يونيو ١٩٦٧ وذلك كشرط اساسي لاحلال السلام في المنطقة ، بل وهددت باعادة النظر في سياستها تجاه اسرائيل اذا لم تنسحب . وفي هذا الخصوص رحبت اليابان باتفاقيتي فصل القوات المتحاربة بين مصر واسرائيل من جانب ، وسوريا واسرائيل من